



السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

الخطة الإستراتيجية

للسنوات 2008 - 2010

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية

وتعزيز الحكم الصالح

يهدف ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها، وأنه يمارس باقتصاد وكفاءة وفعالية، ويتطلع الديوان إلى الرقي بالشعب العربي الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء.

إن ترجمة رسالة ورؤى وأهداف الديوان بحاجة إلى نوعية في الرقابة المالية والإدارية منسجمة في جوهرها مع معايير التدقيق الدولية وقواعد الرقابة المالية لمنظمة (انتوساي) وبخاصة إعلان ليما بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية وإعلان برلين ومنظمة الشفافية العالمية وباقي المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المتخصصة في الرقابة. وهذا يتطلب إعادة تنظيم عمل الديوان ومأسسته وفق متطلبات الرقابة المالية والإدارية الحديثة بأنواعها المختلفة. وعند محاولة إسقاط قواعد الرقابة المالية لمنظمة (انتوساي) على الواقع الفلسطيني لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار التشريع والتقاليد والظروف الوطنية وسياسات الاحتلال حتى يقوم الديوان باختصاصاته بكفاءة واقتدار.

تكمن مقومات نجاح عمل الديوان في تحقيق أهدافه في توفر الإرادة السياسية الصادقة عند رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتفعيل وتطوير عمل الديوان وتطبيق القوانين والأنظمة على جميع المؤسسات والأفراد دون استثناء أولاً، ووجود حزمة كبيرة من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل المؤسسات والتي بحاجة إلى تفعيل وتطبيق ثانياً، ووجود الموظفين ذوي الخبرة الرقابية الجيدة والتي بحاجة إلى المزيد من التدريب والتطوير ثالثاً، وعزم الاتحاد الأوروبي وباقي اللجنة الرباعية على تفعيل وتطوير عمل الديوان وتوفير جميع متطلبات البنية التحتية لتحقيق أهداف الديوان رابعاً، واستعداد المؤسسات الخاضعة للرقابة لتلقي خدمة رقابية راقية النوعية خامساً، والمطالبة المستمرة من قبل الجمهور إلزام الجميع بالقوانين والأنظمة النافذة سادساً والتغيير الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني سابعاً.

يتطلع ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى تزويد المؤسسات الخاضعة لرقابته بأجود خدمة رقابية أثناء ممارسته الرقابة المسبقة (الوقائية) والرقابة النظامية ورقابة الأداء باقتصاد وكفاءة وفعالية من خلال بناء نظام تقويم سليم للأداء والمساءلة الموضوعية عن نتائج إدارة المال العام ووضع ضوابط محكمة لتأكيد الثقة بمخرجات النظام مما يساعد في إعداد تقارير متوازنة ودقيقة وموضوعية وأكثر استقامة وأعمق معنى تؤكد على المحطات المشرقة في بناء المؤسسات وضرورة تطويرها وتعميمها حتى ينتفع بها الغير، وكذلك كشف المخاطر التي تظهر في النظم المالية ومعالجتها وجعل تكرارها أمراً صعباً للغاية وإجراء الرقابة النظامية ورقابة الأداء مما يعطي مردوداً أكبر للمؤسسة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً ويحصن النظام المالي الفلسطيني ويزيد منعته ويعزز قبوله محلياً وعربياً ودولياً ويقود إلى بناء نظام عصري يتسم بالشفافية والنزاهة والانفتاح للمساءلة في إدارة المال العام.

يتطلع الديوان بأن يرقى العمل في الرقابة المالية والإدارية إلى مستوى التعاون البناء مع المؤسسات الخاضعة لرقابته، وهذا يتطلب من أسرة الديوان العمل على تغيير ثقافة ومفهوم الرقابة عند الغير الذي يصل إلى درجة رفضها أو مقاومتها أحياناً، إلى ثقافة الحاجة إلى الخدمة الرقابية ذات النوعية الجيدة تطلبها جميع المؤسسات الخاضعة للرقابة وكذلك الموظفين، وهذا يستدعي إيجاد ثقة متبادلة ما بين الرقابة المالية والإدارية الخارجية والداخلية من خلال الانفتاح والاتصال غير الرسمي، فضلاً عن معاملة وحدة الرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات كنقطة ارتكاز لتحقيق التعاون والتفكير بالتطلع إلى الأمام وتبادل الخطط والأفكار في مرحلة مبكرة، مما يؤثر على مقدار الرقابة المالية والإدارية المباشرة المطلوبة من الديوان الذي يعمل جاهداً للوصول إلى ممارسة الرقابة المالية من خلال الحاسوب وبالتالي الارتقاء بالعمل الرقابي من رقابة الفرد إلى رقابة النظام من حيث تسجيل البيانات ومعالجتها وتلخيصها.

إن أسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية تستمر في مقابلة التحدي الذي يفرضه عبء العمل في ظروف غير طبيعية والذي يتزايد بسرعة أكبر من حجمنا وتكاليفنا وفي كثير من الحالات خارج عن إرادتنا وذلك وفق خطة إستراتيجية وخطة عمل سنوية تتسمان بالموضوعية والمرونة تراعيان التوفيق بين دور الديوان وقدرته وتوفير مبالغ مالية تفوق بكثير كلفة تسيير أعماله، مما يعزز الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للديوان.

رؤية ديوان (Vision)

الرقى بالشعب العربي الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء .

(MISSION)

رسالة الديوان

" التأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها، وأنه يمارس باقتصاد وكفاءة وفاعلية".

(Core Values)

القيم الجوهرية للديوان

* المهنية	* الاستقلالية	* الشفافية
* المحاسبة	* المساءلة	* الانتماء
* الأمانة	* النزاهة	* العدالة
* التعاون	* الشمولية	* المصداقية
* التجديد	* الاكتشاف	* الإبداع

الغاية:

بناء ديوان رقابة وتدقيق نموذجي يقدم خدمة رقابية وتدقيق ذات جودة عالية بكفاءة وفاعلية واقتصاد.

الأهداف الإستراتيجية

الهدف الرابع	الهدف الثالث	الهدف الثاني	الهدف الأول
"تعزيز التعاون مع"	"تقديم خدمة رقابية"	"تنمية القدرات المهنية"	"تقوية القدرات"

المؤسسية للديوان"	لموظفي الديوان"	ذات جودة عالية بكفاءة وفاعلية واقتماد"	الوحدات الرقابية والأجهزة العربية والعالمية والمنظمات ذات العلاقة"
<p>1- إكمال تجهيز مقر الديوان في رام الله وغزة</p> <p>2- تعيين العدد الكافي من الموظفين</p> <p>3- حوسبة الديوان</p> <p>4- إجراء التعديلات اللازمة على القانون</p> <p>5- إعداد أدلة العمل اللازمة</p> <p>6- ربط الوزارات بالديوان الكترونياً</p> <p>7- الالتزام بمبادئ إدارة الجودة الشاملة</p> <p>8- الحصول على شهادة (ISO)</p> <p>9- بناء مقر للديوان في رام الله</p>	<p>1- حصول الموظفين على شهادات علمية عليا</p> <p>2- حصول الموظفين على شهادات مهنية</p> <p>3- التدريب المستمر للموظفين</p> <p>4- تدريب موظفين للقيام بالتدريب الداخلي</p> <p>5- المشاركة الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل المحلية والخارجية</p> <p>6- تنظيم المؤتمرات وورش العمل</p> <p>7- تنمية وتشجيع روح البحث العلمي وإعداد الدراسات</p>	<p>1- إعداد خطة إستراتيجية</p> <p>2- إعداد خطة سنوية</p> <p>1- مراجعة مسودة الحساب الختامي</p> <p>3- إعداد التقرير السنوي وربح السنوي والتقارير الخاصة</p> <p>4- ألتزام بمعايير المراجعة الحكومية والتدقيق الدولية</p> <p>5- تلبية احتياجات المؤسسات من خدمة الرقابة والتدقيق</p> <p>6- تقييم نظام الرقابة الداخلية.</p> <p>7- متابعة تنفيذ توصيات الديوان</p> <p>8- تقديم الاستشارات الفنية والمهنية</p> <p>9- تغيير ثقافة النظرة إلى الرقابة والتدقيق</p>	<p>1- التعاون مع وحدات الرقابة الداخلية</p> <p>2- التعاون مع أجهزة الرقابة العربية</p> <p>3- الحصول على عضوية الاسوساي والانتوساي</p> <p>4- التعاون مع الأجهزة الرقابية الدولية</p> <p>5- التدقيق الثنائي ومتعدد الأطراف على المساعدات والمنح المالية والفنية والعينية</p>

عوامل نجاح الخطة الإستراتيجية

يعتمد نجاح الخطة الإستراتيجية على النقاط التالية

أولاً: الانسجام مع خطة الإصلاح والتطوير تأتي هذه الخطة الإستراتيجية منسجمة مع خطة الإصلاح والتطوير المعتمد من السلطة الوطنية الفلسطينية للأعوام 2008-2010 في إصلاح المؤسسات وتطويرها التي تأخذ بعين الاعتبار ربط الموازنة بالتنمية الشاملة والمستدامة. والهادفة إلى تعزيز الحكم الصالح في مؤسسات السلطة.

ثانيا: توفر الإرادة السياسية الصادقة بتعاون الجهات الخاضعة لرقابة الديوان من الضروري أن يعمل الديوان في تعاون وثيق ومستمر مع رئاسة السلطة الوطنية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وذلك كي يقوم الديوان بالمهام الموكلة إليه حسب القانون ولا يكتمل ذلك إلا بتوفير حاجات الديوان وتحقيق الاستقلال المالي والإداري للديوان حتى يقوم بواجبه بكل حيادية ونزاهة وذلك وفقا للمبادئ المقررة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).

ثالثا: وجود رزمة كبيرة من القوانين والأنظمة سارية المفعول رغم حداثة السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، إلا أنها تتمتع بوجود رزمة كبيرة من القوانين والأنظمة التي تحكم عما المؤسسات لكنها بحاجة إلى تفعيل والالتزام بها وتعديلها وفق المصالح العليا للشعب العربي الفلسطيني.

رابعا: إعداد تقارير رقابية وتدقيق متوازنة ودقيقة وموضوعية يرنو الديوان إلى إعداد تقارير رقابية متوازنة ودقيقة وموضوعية تؤكد على المحطات المشرفة في بناء المؤسسات لتطويرها وتعميمها لينتفع بها الغير، وكذلك كشف المخاطر التي تظهر في النظم الإدارية والمالية ومعالجتها وجعل تكرارها أمرا صعبا للغاية.

خامسا: تنفيذ توصيات الديوان

إن من أهم عوامل نجاح الديوان هو الأخذ بتوصياته وملاحظاته وتنفيذها ولا يكون ذلك إلا بمعرفة أهمية دور الديوان والمهام المسندة إليه بموجب القانون ويسعى الديوان للانتقال بمفهوم ثقافة الرقابة من الرفض إلى المقبول إلى الطلب على خدمة الرقابة والتدقيق.

سادسا: التمويل المستدام

يحتاج الديوان لتحقيق النجاح وتأدية رسالته إلى ضمان موارد مالية من قبل وزارة المالية والمؤسسات المانحة في إطار موازنة مستقلة ضمن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

الأدوات

يحتاج ديوان الرقابة لتحقيق أهدافه إلى مجموعة من الأدوات تتلخص فيما يلي

- 1- توفير مقر للديوان في كل من رام الله وغزة مجهز بكافة الاحتياجات.
- 2- إجراء التعديلات اللازمة على القانون لتعزيز استقلاله المالي والإداري.
- 3- حوسبة العمل في الديوان.
- 4- تمكين الديوان من التواصل مع الجهات الخاضعة للرقابة عن طريق الحاسوب.
- 5- التدريب المستمر للموظفين.

- 6- استقطاب الكفاءات المميزة.
- 7- توفر الخطط اللازمة للعمل.
- 8- التزام الجهات الخاضعة للرقابة بمتطلبات عمل الديوان.
- 9- تعاون وحدات الرقابة الداخلية مع الديوان.
- 10- اعتماد نظام للعلاوات خاص بموظفي الديوان.
- 11- دعم وتشجيع روح البحث العلمي والدراسات الفردية والمشاركة بين الأجهزة المختلفة.
- 12- توفير بيئة ونظام عمل منافس للقطاع الخاص.
- 13- تبني نظام حوافز يحفز روح الإبداع عند الموظفين.
- 14- التحديث والتطوير المستمر للصفحة الإلكترونية.
- 15- الحصول على شهادة (ISO) لتقديم خدمة رقابة وتدقيق ذات جودة عالية.

النتائج المتوقعة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية

- النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة الإستراتيجية تتمثل فيما يلي
- 1- بناء ديوان رقابة نموذجي مجهز بكافة الاحتياجات واللوازم وأنظمة العمل اللازمة.
 - 2- تقديم تقرير سنوي وربع سنوي وتقارير خاصة ذات جودة عالية إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي.
 - 3- مراجعة الحساب الختامي والمركز المالي للسلطة الوطنية.
 - 4- منافسة مؤسسات القطاع الخاص من حيث الكفاءة المهنية ورواتب الموظفين.
 - 5- العمل وفق المعايير الدولية للرقابة.
 - 6- تغيير ثقافة النظرة إلى أهمية الرقابة والتدقيق وصولاً إلى طلبها من قبل المؤسسات الخاضعة لرقابته.

تنفيذ الخطة الإستراتيجية

سيعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية على وضع خطط عمل سنوية تفصيلية لتنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية. وان كانت هذه الخطة تحدد مسار عمل الديوان للسنوات القادمة، إلا أنه ينبغي الإقرار بان الخطة الإستراتيجية وثيقة حية قد يطرأ عليها بعض التغييرات بمرور الزمن حسب تغير سلم الأولويات.

وفي حين تبقى الأهداف الرئيسية مستقرة إلى حد كبير، فان الغايات المندرجة في إطار كل هدف رئيسي قد يقع تعديلها في ضوء ما يستجد من حاجات لدى الأطراف ذات العلاقة. ومثل هذه المرونة ضرورية لضمان بقاء الديوان مؤسسة حركية قادرة على الاستجابة إلى التغييرات المحلية والدولية.